



الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٣/١٣  
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٥/٨  
رقم الايداع الوطني / 2019/ 2375 تاريخ نشر البحث : ٢٠٢٦/٦/٣٠

**دور الفواعل من غير الدول في النظام الدولي: الشركات الأمنية الخاصة أنموذجاً**  
**The role of non-state actors in the international system: Private security companies as a case study**

أ.م.د. سند وليد سعيد

Asst. Prof. Dr. sanad Walid Saeed

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

sndw097@gmail.com

**IRAQI**

Academic Scientific Journals

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229>

## الملخص:

يشهد النظام الدولي تحولاً جذرياً، لاسيما بعد مساهمة الفواعل من غير الدول في تشكيل ديناميكيات السلام والصراع، ومن بين هذه الفواعل، تبرز الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كنموذج معقد ومثير للجدل. كونها تشكل تحدياً للأطر القانونية الدولية التقليدية التي تخاطب الدول بشكل أساسي، يهدف البحث الى تقديم تحليلاً شاملاً لدور هذه الشركات، بدءاً بتعريفها وتطورها التاريخي، مروراً بالدوافع وراء انتشارها، وصولاً إلى تقييم آثارها المزدوجة على السلم العالمي. وتكمن الإشكالية في معرفة الى أي مدى يمكن للشركات الأمنية الخاصة غير الحكومية أن تؤسس لها مكانة ودور فاعل لإرساء ترتيبات بناء السلام الإيجابي في ظل التحولات العالمية الراهنة، فيما اثبتت الفرضية انه يمكن لهذه الشركات أن تسد فجوات أمنية حرجة، وتقدم دعماً لوجستياً وتدريبياً، لاسيما في ظل توسع نطاق عملها، اذ ان عدم خضوعها للمحاسبة القانونية على اعمالها العسكرية والأمنية في الدول، يثير تحديات عميقة تتعلق بالسيادة الوطنية، وحقوق الإنسان، والمساءلة القانونية، وفي الختام توصل البحث الى ضرورة تعزيز الحوكمة والاشتباك المسؤول مع هذه الشركات الأمنية لضمان عدم تقويضها للجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدوليين.

الكلمات المفتاحية: الفواعل من غير الدول، النظام العالمي، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، الشركات الأمنية الخاصة.

## Abstract:

The international system is undergoing a radical transformation, particularly with the contribution of non-state actors in shaping the dynamics of peace and conflict. Among these actors, private military and security companies (PMSCs) stand out as a complex and controversial model. As they pose a challenge to traditional international legal frameworks that primarily address states, the research aims to provide a comprehensive analysis of the role of these companies, starting with their definition and historical development, through the motives behind their spread, and ending with an assessment of their dual effects on world peace. The problem lies in knowing the extent to which non-governmental private security companies can establish a position and an effective role in establishing positive peace-building arrangements in light of current global transformations, while the hypothesis has proven that these companies can fill critical security gaps and provide logistical and training

support. Especially given the expanding scope of their operations, the lack of legal accountability for their military and security activities in countries raises profound challenges related to national sovereignty, human rights, and legal accountability. In conclusion, the study concluded that it is necessary to strengthen governance and engage responsibly with these security companies to ensure they do not undermine efforts to achieve international peace and stability. Keywords: Non-state actors, global order, private military and security companies, private security companies.

### مقدمة:

شهدت حقبة ما بعد الحرب الباردة تحولاً ملحوظاً في العلاقات الدولية، متجاوزة النموذج التقليدي والذي يركز على الدولة كفاعل رئيسي، لتعترف بالتأثير المتنامي لدور مجموعة متنوعة من الفواعل من غير الدول. وتشمل هذه الفواعل منظمات غير حكومية، وشركات متعددة الجنسيات، وجماعات مسلحة، فضلاً عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، التي أصبحت تشكل المشهد السياسي والاقتصادي والأمني العالمي بشكل متزايد، ركز البحث على دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كنموذج حيوي ومثير للجدل للفواعل من غير الدول، ويحلل دورها متعدد الأوجه في سياق السلام والصراع العالميين. إذ إن تزايد انتشار هذه الشركات، لا سيما في الدول الهشة ومناطق النزاع، يستدعي تحليلاً دقيقاً لعملياتها، وتأثيراتها، والتحديات التنظيمية التي تفرضها.

**أهمية البحث:** سيساهم البحث في إثراء المعلومات المتعلقة بالشركات الأمنية الخاصة ومعرفة مراحل نشأتها وتطورها ودخولها في منظومة العلاقات الدولية، فضلاً عن إسهام البحث في التعرف على أبرز العوامل والخصائص التي تزيد من دافعية الارتقاء بدور هذه الكيانات المعنية بموضوع الأمن بآثارها العسكرية والاقتصادية والسياسية وغيرها، مع تقديم رؤية مستقبلية عنها في ظل المتغيرات الدولية.

**اهداف البحث:** يهدف البحث الى تحديد أدوار ووظائف الشركات الأمنية الخاصة في السلم الدولي، وتحليل مراحل تطورها ونموها وممارسة دورها في النظام الدولي بدون مسوغ قانوني واخلاقي وصولاً الى رسم رؤية مستقبلية عن إمكانية توظيفها وفق معايير قانونية تهدف الى استخدامها لتحقيق السلام والاستقرار في مناطق الصراع من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تحدد وظيفتها وفق الإطار القانوني والأخلاقي.

**مشكلة البحث:** تطرح الدراسة الإشكالية الآتية: وهو ما الدور الذي تؤديه الشركات الأمنية الخاصة لتحقيق السلم في مناطق الصراع؟ وللإجابة على ذلك سنطرح عدة أسئلة ثانوية منها، ماهية الشركات الأمنية الخاصة، وما هي المسوغات القانونية التي تجعل الدول تلجأ إليها وتوظفها بناء على تحقيق مصالحها، وما هو مستقبل مهام الشركات الأمنية الخاصة وفق التحديات التي تواجهها في ظل النظام الدولي؟

**فرضية الدراسة:** تنطلق فرضية الدراسة من إن عودة "المرتزقة" في شكل شركات الأمن الخاصة يُعبر عن التحول العميق في بنية النظام الدولي، لتمارس مهامها ومن دون إطار قانوني أو أخلاقي منظم لتحقيق المصالح الضيقة للفاعلين من الدول وغير الدول، ووجودها مرتبط بوجود التوترات والصراعات وإطالة أمدتها لتعزيز مصالح الشركات والنخب السياسية والاقتصادية المرتبطة بها.

### المحور الأول: تعريف الفواعل من غير الدول والشركات العسكرية والأمنية الخاصة

أولاً: الإطار المفاهيمي للفواعل من غير الدول في العلاقات الدولية

تُعرف الفواعل من غير الدول عموماً بأنها كيانات تعمل بشكل مستقل عن سيطرة الحكومات، وتمتلك هياكل وموارد وطرقاً مختلفة للتأثير السياسي. لا يقتصر نشاط هذه الفواعل على النطاق الدولي فقط، بل يمكنها أيضاً إدارة أنشطتها داخل حدود بلدانها الأصلية مع التأثير في التفاعلات الدولية، مثل النقابات العمالية المحلية. وتشمل هذه الفواعل مجموعة واسعة من الكيانات، بدءاً من المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والجماعات الدينية، وصولاً إلى الفواعل العنيفة من غير الدول. تتميز الفواعل العنيفة بسلوكها العنيف أو الإجرامي، وكذلك الحركات القومية التي تعبر عن برامج سياسية واضحة، مثل الأقليات المغتربة أو الميليشيات أو الطوائف الدينية المختلفة. يعرّف (مايكل سميث وبريان هوكينغ) الفاعلين من غير الدول بأنهم "جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال، أي بقدر من الحرية في السعي لتحقيق أهدافها"، وبالتمثيل "أي تمثيل أتباعها ومؤيديها"، وبالنفوذ "أي القدرة على إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها".<sup>1</sup>

أن أحد أهم العناصر الرئيسية في فهم الفواعل من غير الدول يكمن في الغموض المستمر وغياب الإجماع حول تعريفها الدقيق. إذ تجد المنظمات الحكومية الدولية نفسها غير قادرة على تقديم تحديدات واضحة لهذه الكيانات، يمتد ليشمل مصطلحات أخرى مشابهة مثل "الجماعات المسلحة" أو "المجموعات غير الشرعية". إن هذا الافتقار إلى تعريف واضح لا يمثل مجرد نقطة أكاديمية، بل يعقد بشكل عميق

## دور الفواعل من غير الدول في النظام الدولي: الشركات الأمنية الخاصة أنموذجاً

أ.م.د. سند وليد سعيد

تطوير أطر قانونية وسياسات فعالة. فعندما يظل التوصيف الدقيق لفاعل ما غير محدد، فإن الجهود الرامية إلى تنظيم أنشطته أو مساءلته تتعثر بشكل حتمي، مما يؤدي إلى مناطق رمادية تشغيلية يمكن استغلالها. علاوة على ذلك، يشير الظهور المتزايد للفواعل من غير الدول وتنامي أنشطتها إلى وجود قصور في الأطر النظرية التقليدية للعلاقات الدولية. فالتسارع المفرط في نشوء هذه الفواعل وتوسع نطاق عملها لا يقابله تسارع مماثل في تطوير النظريات التي تسمح باستيعابها كفواعل مؤثرة. هذا التباين يشير إلى أن النظام الدولي القائم، والذي بُني إلى حد كبير حول تفاعلات الدول، يواجه صعوبة في استيعاب وتحليل هذه الكيانات الجديدة والديناميكية. إن صعودها ليس مجرد ظاهرة جديدة، بل هو عرض من أعراض قيود النظرية والممارسة التقليدية للعلاقات الدولية التي تركز على الدولة، مما يفرض إعادة تقييم لكيفية توزيع القوة والنفوذ على مستوى العالم<sup>٢</sup>.

ثانياً: خصائص وأنماط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

تُعرف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأنها منظمات مؤسسية تقدم خدمات عسكرية أو أمنية بمقابل مادي، من خلال أفراد أو كيانات قانونية تعمل بموجب ترخيص خاص. تتراوح هذه الخدمات بشكل واسع، وتشمل العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي والاستخبارات والاستطلاع البري والبحري والجوي، فضلاً عن الدعم اللوجستي والفني للقوات المسلحة. ويمكن لهذه الشركات تقديم خدمات هجومية ودفاعية على حد سواء، بما في ذلك القتال في الخطوط الأمامية، وخدمات الاستشارات العسكرية (التدريب والمشورة)، وخدمات الدعم العسكري (المساعدات غير القتالية والدعم الفني). تشمل الخدمات الأمنية الشخصية، وخدمات المرافقة، وتوفير الاتصالات والمواصلات، وإدارة الأزمات وحالات الاختطاف، والاستشارات الأمنية وتقييم المخاطر، وتأمين المواقع والمنشآت والبعثات الدبلوماسية والشركات المدنية العاملة في إعادة الإعمار، وتوفير الحماية الإلكترونية وقواعد البيانات، وتطوير أنظمة الحماية والرقابة، والدعم اللوجستي والإسناد، ومرافقة قوافل الإمدادات والأغذية. كما تقدم هذه الشركات خدمات استخباراتية وتدريبية. وغالباً ما يتكون طاقم هذه الشركات من ضباط عسكريين سابقين وأفراد قوات خاصة، مما يمكنها من نشر وحدات مجهزة بالكامل بدعم لوجستي عالٍ في أي مكان في العالم وفي فترة زمنية قصيرة<sup>٣</sup>.

وبذلك نستنتج إن القائمة الواسعة للخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والتي تتراوح من العمليات القتالية إلى الاستخبارات والدعم اللوجستي، تشير إلى تحول عميق إذ يتم الاستعانة بمصادر

خارجية للوظائف التي كانت تقليدياً حكراً على الدولة (مثل الاستخدام المشروع للقوة وجمع المعلومات الاستخباراتية) وتحويلها إلى وظائف تجارية. إن حقيقة أن هذه الخدمات تُقدم "مقابل أجر" من قبل كيانات خاصة تعكس تغيراً جوهرياً في طبيعة توفير الأمن، وتحوله من سلعة عامة بحتة إلى سلعة قابلة للتسويق، ولهذه التجارة آثار عميقة على سيادة الدولة ومفهوم الأمن، نظراً لما تقدمه من خدمات للدول، ومن هذه الشركات مثلاً (بلاك ووتر، فاغنر، جي فور اس، داينكوب، بلاك شيلد للخدمات الأمنية، لشركات العسكرية الإسرائيلية)٤.

ثالثاً: التمييز بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمرتبقة.

يمكن التمييز الأساسي بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمرتبقة في أطرها القانونية والتشغيلية. تعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كشركات مسجلة، وغالباً بموجب عقود رسمية، وتقدم خدمات في المقابل، يُعرف المرتبقة عادةً بأنهم أفراد يُجنّدون خصيصاً للقتال في نزاع مسلح، وغالباً ما يكونون خارج إطار قوة عسكرية منظمة أو قيادة مباشرة لكيان دولي معترف به، ويكون دافعهم الرئيسي هو الكسب الخاص ٥.

### المحور الثاني: التطور التاريخي ودوافع انتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

أولاً: مشهد قبل وبعد الحرب الباردة وديناميكيات السوق.

لقد ولد الاستعمار الغربي لدول العالم "العربي والإسلامي" في كل من قارتي أفريقيا وآسيا ظاهرة تسمى ب(المرتبقة) وهم مجموعة من المتقاعدين العسكريين الغربيين يسوقون خدماتهم العسكرية للحكومات ورؤساء الدول، والذين تقلدوا الحكم من خلال الانقلابات العسكرية وبدون رغبة شعوبهم، فاستعان حكام دول العالم الثالث بمرتبقة أجنب للحراسة، ولحمايتهم بقوة السلاح من الشعب وحركات المقاومة الوطنية. وما ساعد على انتشارها في الربع الأخير من القرن الماضي تولد الصراعات بين القوى الدولية على موارد وثروات العالم الإسلامي بغياب وعجز هيئة الأمم المتحدة، في حفظ السلم والأمن الدوليين، وقد تم إنشاء أول شركة من قبل (جيم جونسون) عضو في الفرقة البريطانية الخاصة وبعض من الشخصيات السياسية والتجارية الدولية، وفي بداياتها اقتصر عملها على توفير الحماية، وتدريب الحراسات الخاصة، ثم انتشرت الفكرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام ١٩٦٢م تأسس عدة شركات أمنية خاصة منها (كي بي آر) المملوكة من طرف شركة "هالبرتون" العالمية، ثم توسع نشاطها في عام ١٩٨٠م، بتطور الأسواق التجارية وتوسع علاقاتها بأجهزة المخابرات البريطانية ووزارة الدفاع الأميركية، إلا ان التنافس بين

الشركات الخاصة أدى إلى انتشارها، وتحول عملها من الحماية الأمنية الخاصة، إلى المشاركة في النزاعات والحروب كما في نزاع انغولا عام ١٩٩٣ وسيراليون عام ١٩٩٥.

ثم أصبح انتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ظاهرة متنامية على الساحة الدولية منذ عقد التسعينات، وذلك في أعقاب النزاعات المسلحة العديدة التي اندلعت في أنحاء متفرقة من العالم. لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ والتي خلفت فائزاً كبيراً من المتخصصين العسكريين، والأسلحة المتنوعة على مستوى العالم. أدى هذا الفائض من الكوادر البشرية العسكرية المدربة والمعدات والأسلحة الحربية، والتي لم تعد تستوعبها الجيوش الوطنية، الأمر الذي أوجد بيئة خصبة لنشوء أسواق عسكرية خاصة، وبرزت شركات رائدة مثل "داين كورب" الأمريكية و"وتش جارد" البريطانية والتي لعبت دوراً محورياً، في وضع القواعد التشغيلية لهذه الصناعة الناشئة. كما أن غزو العراق عام ٢٠٠٣، ما عزز وبشكل كبير من دور الشركات الأمنية الخاصة بمساعدة قوات الحلفاء في الاحتلال<sup>٧</sup>.

أي يمكن القول إن نهاية الحرب الباردة، التي كان يُتوقع أن تبشر بعصر من السلام ونزع السلاح، خلفت بشكل متناقض الظروف المواتية لصعود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. فبعد عام ١٩٩١، امتلأ العالم بمجموعة من المتخصصين العسكريين والأسلحة. هذا الفائض من رأس المال العسكري البشري والمادي، الذي لم تعد الجيوش الحكومية تستوعبه، سعى بطبيعة الحال إلى سبل جديدة للتوظيف والربح، مما أدى إلى تسليح الخدمات العسكرية. هذا يمثل نتيجة متناقضة إذ أدى تراجع الصراعات على مستوى الدول إلى تغذية نمو الشركات العسكرية الخاصة.

ثانياً: ضعف الدولة، الفجوات الأمنية، و"خصخصة الحرب أو خصخصة الجيوش".

تزدهر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتتوسع بشكل خاص في الدول الضعيفة والمنتصدة. غالباً ما تفتقر هذه الدول إلى سلطة مركزية قوية أو تعاني من ضعفها، مما يجعلها غير قادرة على احتكار الاستخدام المشروع للقوة داخل أراضيها. هذا الوضع يخلق بيئة مواتية لظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة واستمراريتها وتساعد أدوارها. تُعد دول مثل الصومال واليمن وليبيا وسوريا والعراق أمثلة على دول تعاني بشكل كبير من أنشطة الفاعلين المسلحين من غير الدول، بما في ذلك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ولم تكن "خصخصة الحرب أو خصخصة الجيوش" خياراً قابلاً للتطبيق خلال القرن العشرين، إذ كان كل استخدام للقوة العسكرية مقتصرًا على الوحدات الحكومية، لكنها أصبحت بارزة بعد الحرب الباردة. فوجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتوسعها ليس مجرد نتيجة لضعف الدولة، بل

يمكن أن يسهم بشكل فعال في استمرار هذا الضعف من خلال تفويض مؤسسات الدولة وتطوير القوات الأمنية الوطنية. كما أن الفاعلين المسلحين من غير الدول ينشطون ويتمددون في الدول الضعيفة والمتصدعة، إذ إنها تمثل بيئات ملائمة لظهورهم، واستمراريتهم، وتصاعد أدوارهم. وأيضاً أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يمكنها التأثير بشكل مباشر على ميزان القوى من خلال تطوير القدرات العملياتية لعشائر صومالية محددة بدلاً من السلطات المعترف بها، مما يعزز ما يُشار إليه بـ"الدولة المنهارة". هذا يشير إلى حلقة تغذية راجعة، فالدول الضعيفة تجذب الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وعمليات هذه الشركات، من خلال تمكين كيانات غير حكومية أو العمل خارج سيطرة الدولة، يمكن أن تزيد من تآكل قدرة الدولة وشرعيتها، مما يمنعها من إعادة بناء جهازها الأمني الخاص، وبالتالي ترسيخ ضعفها. هذه علاقة سببية حاسمة<sup>٨</sup>.

فضلاً عن ذلك فإن الاعتماد على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الدول الضعيفة يحمل في طياته خطراً كبيراً بانزلاق الأمة إلى حالة من انعدام الدولة أو التجزئة لفترة طويلة، على غرار الوضع في الصومال. يحذر أحد المقتطفات صراحة من أنه "من غير المستبعد أن ينزلق بعض الدول إلى تكريس حالة 'الصوملة' بكل ما يترتب عليها من تداعيات كارثية". يشير مصطلح "الصوملة" إلى فقدان الدولة الكامل للسلطة المركزية والسيطرة على أراضيها والاستخدام المشروع للقوة. فعندما تملأ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الفراغات الأمنية أو حتى تعمل لخدمة فصائل معينة بدلاً من الحكومة المركزية، فإنها يمكن أن تمنع، عن غير قصد أو عن قصد، توطيد سلطة الدولة، مما يؤدي إلى حالة دائمة من التجزئة إذ "يتم الحصول على السلع السياسية بوسائل خاصة أو مخصصة، ويتم مساواة الأمن". هذه نتيجة عميقة وطويلة الأمد للاستقرار العالمي<sup>٩</sup>.

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية والسياسية لانخراط الدول مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

تتبنى الدول بشكل متزايد سياسة توكيل مهام عسكرية متعددة لشركات خاصة بدلاً من الاعتماد كلياً على جيوشها الوطنية. تتعدد الدوافع وراء هذا التوجه، وتشمل<sup>١٠</sup>:

١- الفعالية من حيث التكلفة: يرى البعض أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أقل تكلفة من الحفاظ على جيوش نظامية.

٢- تقليل الخسائر والآثار النفسية على الرأي العام: يمكن أن يخفف اللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من الآثار النفسية للحرب على الرأي العام ويقلص من الخسائر الرسمية للجنود، إذ لا

## دور الفواعل من غير الدول في النظام الدولي: الشركات الأمنية الخاصة أنموذجاً

أ.م.د. سند وليد سعيد

يتم الإعلان عن الخسائر في صفوف عناصر الشركات الخاصة في كثير من الأحيان. هذا يسمح للدول بالانخراط في صراعات بتداعيات سياسية داخلية أقل.

٣- الكفاءة العملية: توفر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة سرعة في نشر الأفراد ومرونة عالية. توصف بأنه توصف بأنها "جيوش صغيرة مرنة وسريعة".

٤- القدرات المتخصصة: يمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة توفير معرفة عسكرية وأمنية متخصصة، وتدريب، ومشورة استراتيجية. غالباً ما توظف قادة عسكريين وأمنيين متقاعدين سابقين وأفراد قوات خاصة.

٥- تجنب الإحراج الدبلوماسي والمساءلة القانونية: قد تستخدم الدول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتجنب الإحراج الدبلوماسي أو المساءلة القانونية، خاصة بالنسبة للأعمال التي تنتهك الأعراف أو القانون الدولي. يمكنها تحميل الشركات الخاصة مسؤولية القتال المنفلة الذي يخالف الأعراف والقانون الدولي.

٦- سد الفجوات في قوات حفظ السلام: تبرر الأمم المتحدة اعتمادها على هذه الشركات بوجود اختلالات وفجوات داخل قوات حفظ السلام التقليدية من الناحية الكمية والنوعية.

إن دوافع الدول لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لا سيما لتقليل التدقيق العام في الخسائر وتجنب الإحراج الدبلوماسي، تخلق ما يُعرف بـ"المخاطر الأخلاقية" إذ يتم إخفاء التكاليف والمخاطر الحقيقية للصراع وتهميشها، مما قد يجعل الدول أكثر ميلاً للتدخل العسكري. يذكر أحد المقتطفات صراحة أن "اللجوء إلى الشركات الأمنية والمرتبقة الأجانب يخفف من الآثار النفسية للحرب على الرأي العام، ويقلص من الخسائر الرسمية للجنود". ويضيف آخر أن الدول تلجأ إليها لتجنب "الإحراج الدبلوماسي والمساءلة القانونية، لاسيما عند وقوع جرائم حرب". هذا يشير إلى استراتيجية متعمدة لإبعاد الدولة عن التكاليف البشرية والسياسية المباشرة للصراع. وهذا يخلق "مخاطر أخلاقية" لأنه إذا تم حماية الرأي العام والنخبة السياسية من العواقب الكاملة للعمل العسكري، فإن الحافز لعدم الانخراط في الصراع يقل، مما قد يؤدي إلى تدخلات أكثر تكراراً أو أطول أمداً<sup>١١</sup>.

ويمكن ان نستنتج بناءً على هذه المخاطر الأخلاقية، إن لجوء الدول إلى الاستعانة بمصادر خارجية للوظائف العسكرية للحد من التكاليف العامة والسياسية، يتجاوز الآليات التقليدية للرقابة الديمقراطية والمساءلة عن الأعمال العسكرية، مما يؤدي فعلياً إلى "خصخصة" المسؤولية السياسية عن الحرب. فإذا لم يتم الإبلاغ عن الخسائر، وتمكنت الدول من "تحميل المسؤولية" عن الانتهاكات، فإن النقاش العام

والرقابة البرلمانية والمساءلة القانونية عن التدخلات العسكرية تضعف بشكل كبير. يصبح قرار حوض الحرب أو تنفيذ عمليات معينة أقل شفافية وأقل خضوعاً للتدقيق الديمقراطي، إذ يكون الجيش "الرسمي" أقل تورطاً مباشراً أو أقل تأثراً بشكل مرئي. وهذا يقوض بشكل أساسي المبادئ الديمقراطية في السياسة الخارجية والشؤون الأمنية.

### المحور الثالث: الدور المزدوج للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النظام العالمي.

أولاً: المساهمات في السلام والاستقرار

يمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة أن تقدم إسهامات ملموسة في تعزيز السلام والاستقرار، لاسيما في البيئات التي تعاني من ضعف مؤسسات الدولة<sup>١٢</sup>:

١- توفير الامن: تستطيع هذه الشركات توفير الخدمات الأمنية في الدول الهشة إذ تكون القوات الوطنية ضعيفة أو غير موجودة. ويشمل ذلك حماية الأفراد والمنشآت للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٢- الخدمات اللوجستية والدعم: تقدم هذه الشركات وظائف دعم أساسية مثل الأمن الشخصي، وخدمات المرافقة، والاتصالات، وإدارة الأزمات، وتقييم المخاطر، وتأمين المواقع، والحماية الإلكترونية، ودعم القوافل لكل من القطاعين العسكري والخاص.

٣- التدريب وبناء القدرات: توفر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة خدمات التدريب والاستشارة للقوات الحكومية، مما يساعد على بناء قدراتها. على سبيل المثال، تدريب قوات مكافحة القرصنة في بونتالاند، من خلال وحدات مثل قوة الشرطة البحرية في بونتالاند (PMPF)، بدعم من البحرية الأوروبية وقوى دولية أخرى بهدف مكافحة القرصنة والصيد غير المشروع وتعزيز الأمن البحري في السواحل الصومالية. كما تعد قدرتها على النشر السريع ومرونتها ميزة في مواجهة التحديات الأمنية الفورية، فضلاً عن أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بنشر القوات العسكرية التقليدية.

على الرغم من أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تقدم فوائد ملموسة في سد الفجوات الأمنية الحرجة وتوفير الخدمات الأساسية في المناطق غير المستقرة، فإن الاعتماد عليها يسلط الضوء على فشل أساسي في آليات الأمن التقليدية للدولة والمجتمع الدولي، مما يجعلها "شراً لا بد منه" في بعض السياقات. تشير المقطعات إلى أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تُستخدم لأن الدول "ضعيفة ومتصدعة" ولأن الأمم المتحدة تواجه "اختلالات وفجوات داخل قوات حفظ السلام التقليدية". هذا يوحي بأن هذه الشركات ليست

مجرد بديل، بل غالباً ما تكون الملاذ الأخير أو الخيار الوحيد المتاح عندما تفشل الهياكل الأمنية التقليدية. إن "الكفاءة" و"المرونة" المتصورة هي استجابات لاحتياجات أمنية ملحة وغير ملباة. وهذا يخلق معضلة إذ تكون مساهماتها الإيجابية غالباً عرضاً لأوجه قصور نظامية أعمق، مما يجعل وجودها ضرورياً على الرغم من المخاطر الكامنة فيها.

### ثانياً: التحديات والآثار الضارة.

على الجانب الآخر، تثير أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تحديات كبيرة ولها آثار ضارة، منها:

١- انتهاكات حقوق الإنسان: تورطت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب، والاعتصاب، والقتل خارج نطاق القانون، وقمع الاحتجاجات. تشمل الأمثلة في إساءة معاملة السجناء المعتقلين في سجن أبو غريب (٢٠٠٣ و٢٠٠٤) التي تورطت فيها شركة كاسي الدولية "CACI International" وهو ما اقترته هيئة المحلفين الفدراليين عام ٢٠٢٤ وأكدت بان الشركة مسؤولة عن تعذيب المعتقلين العراقيين وفرضت عليها غرامة مالية قدرت ٤٢ مليون دولار كتعويض، واتهامات لأفراد في كولومبيا بالاعتصاب، وقتل مزارعين في غواتيمالا. كما نُتُهم مجموعة فاغنر في ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى بشن هجمات عشوائية على المدنيين<sup>١٣</sup>.

٢- تقويض سيادة الدولة وسيادة القانون وغياب المساءلة والشفافية: يمكن أن يحد وجودها من سيطرة الدولة، ويقوض سيادة القانون، ويضعف مصداقية النظام القائي. يتفاقم هذا الوضع بسبب اتفاقيات الحصانة (مثل تلك المطبقة في كولومبيا) التي تحمي أفرادها من الملاحقة القضائية، فضلاً عن ذلك هناك غياب كبير للقوانين الملموسة لملاحقة ومحاكمة أفراد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الذين يرتكبون الجرائم. غالباً ما تفتقر أنشطتهم إلى الشفافية، مع خلفيات ومواقع وعمليات غير معروفة، مما يجعل الرقابة صعبة<sup>١٤</sup>.

٤- تصعيد النزاعات و"حروب الوكالة": يمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة أن تفاقم العنف وتسهم في انتشار النزاعات المسلحة. لقد تورطت في "حروب الوكالة" ويمكن أن تغذي "سباق التسلح". إن دافعها للربح يمكن أن يحفز إطالة أمد الصراع<sup>١٥</sup>.

٥- مخاطر أمن المعلومات: يمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة الوصول إلى معلومات أمنية حساسة، مما يشكل خطراً للتجسس أو اختراق البيانات<sup>١٦</sup>.

٧-الاتجار بالأسلحة: تُعد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من أكبر مستوردي الأسلحة، وقد تتعرض هذه الأسلحة للسرقة أو الضياع، مما يسهم في السوق السوداء. حتى أن بعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تُستخدم كواجهات للجريمة المنظمة للحصول على الأسلحة، لاسيما المشاركة في معارض السلاح العسكري لزيادة صادرات الدول المنتجة له، وأحياناً تقوم بدور الوسيط لمصدري ومستوردي السلاح<sup>١٧</sup>.

إن النقص المستمر في المساءلة عن انتهاكات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ليس مجرد إهمال، بل هو في كثير من الأحيان نتيجة هيكلية متعمدة، تسمح للدول بإنكار المسؤولية وللشركات بالعمل دون عقاب. تسلط مقتطفات متعددة الضوء على "غياب القوانين الملموسة للملاحقة القضائية"، و"اتفاقيات الحصانة"، ومحاولات الدول "تحميل الشركات الخاصة مسؤولية القتال المنفلة". يشير هذا النمط إلى أن غياب المساءلة متأصل بعمق في نظام عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. إنه يمثل ميزة استراتيجية للدول التي تستعين بمصادر خارجية للعمليات المحفوفة بالمخاطر أو الغامضة قانونياً، مما يخلق "منطقة رمادية" يمكن فيها التملص من المسؤولية. وهذا يعني أن غياب التنظيم يخدم غرضاً للأطراف المتعاقدة، بدلاً من كونه خللاً عرضياً، مما يجعله تحدياً نظامياً للسلام العالمي<sup>١٨</sup>.

علاوة على ذلك، فإن انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة، وغياب المساءلة، و"عدم المساواة في الأمن" التي تعززها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، تقوض بشكل مباشر ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة وشرعية الحكومات الديمقراطية التي توظفها. فعندما تتخرب الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في "التعذيب والاعتصاب والقتل"، وتقمع الاحتجاجات، وتحمي شبكات الفساد، ويتمتع أفرادها بالحصانة، فإن ذلك يؤثر بشكل مباشر على السكان المدنيين. وأن مثل هذه الإجراءات "تقوض العملية الديمقراطية وتحل محلها العنف السياسي وانتشار السلاح". علاوة على ذلك، فإن "عدم المساواة في الأمن" إذ لا يستطيع سوى الأثرياء تحمل تكاليف الحماية يسلط الضوء على فشل الدولة في توفير السلع العامة الأساسية. تؤدي هذه النتائج مجتمعة إلى فقدان الثقة في قدرة الدولة على حماية مواطنيها وإقامة العدل، وبالتالي تقويض شرعيتها الديمقراطية وربما تعزيز عدم الاستقرار<sup>١٩</sup>.

## المحور الرابع: المشهد القانوني والتنظيمي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

أولاً: القانون الدولي الإنساني ووضع موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يحدد القانون الدولي الإنساني وضع موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة على أساس كل حالة على حدة، وبالاستناد إلى طبيعة المهام التي يشاركون فيها والظروف المحيطة بها. بموجب القانون الدولي الإنساني، يُصنف الأفراد في النزاعات المسلحة إما كمقاتلين أو مدنيين أو مرتزقة. ويُعرّف "المرتزقة" بشكل صريح بموجب المادة ٤٧ من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، ويُحرمون من وضع المقاتل أو أسير الحرب إذا تم أسرهم. بشكل عام، لا يعترف القانون الدولي الإنساني بوضع المقاتل للأفراد في النزاعات المسلحة غير الدولية، باستثناء عدد قليل من الحالات، مما يعني أنهم غالباً ما يُعتبرون مجرمين بموجب القانون الوطني، وإن الأطر القانونية الدولية القائمة، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، التي طُورت أساساً للنزاعات بين الدول، تواجه صعوبة في تصنيف وتنظيم الأنشطة المتنوعة وأفراد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بشكل كافٍ، مما يؤدي إلى غموض قانوني كبير وفجوات في المساءلة. تشير المقتطفات إلى أن القانون الدولي الإنساني يحدد الوضع "على أساس كل حالة على حدة"، وأن "الدبلوماسية الدولية تخاطب تقليدياً الدول فقط، ولا توجد حتى الآن قوانين دولية وهيكل تنظيمية مناسبة لهذه الشركات". هذا يوضح عدم التوافق الأساسي بين الطبيعة الثابتة التي تركز على الدولة في القانون الدولي التقليدي، والطبيعة الديناميكية وغير الحكومية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة. فالإطار القانوني يتأخر عن الواقع، مما يؤدي إلى "منطقة رمادية" تستغلها هذه الشركات، ويصعب الملاحقة القضائية والرقابة<sup>٢٠</sup>.

ثانياً: وثيقة مونترو: توضيح التزامات الدول

تهدف وثيقة مونترو التي اعتمدها ١٧ دولة في عام ٢٠٠٨، إلى إعادة تأكيد وتوضيح الالتزامات القائمة للدول، والفاعلين الآخرين بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح. توفر هذه الوثيقة إطاراً للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مناطق الحرب. ويمكن للدول أن تصبح مشاركة فيها، بمجرد إبلاغ دعمها لوزارة الخارجية السويسرية. وعلى الرغم من أن وثيقة مونترو توضح الالتزامات، إلا أنها تعد "وثيقة" أو "إطاراً" غير ملزم قانونياً، وليست معاهدة قابلة للتنفيذ قانونياً. يعكس هذا النهج القانوني "المرن" الصعوبات السياسية في التوصل إلى توافق دولي ملزم بشأن تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة،

مما قد يحد من فعاليتها في ضمان المساءلة. إن حقيقة أن الدول "تُبلغ دعمها" فقط تشير إلى التزام طوعي. وهذا يعني أن طبيعتها كقانون "مرن" تقتصر إلى قوة الصكوك القانونية الصارمة، مما يجعل تأثيرها الفعلي في الحد من الانتهاكات وضمن المساءلة يعتمد على الإرادة السياسية للدول الموقعة بدلاً من التنفيذ القانوني الصارم<sup>٢١</sup>.

ثالثاً: المدونة الدولية لقواعد السلوك لمقدمي الخدمات الأمنية الخاصة (ICoCA): التنظيم الذاتي للصناعة إذ تُعد المدونة الدولية لقواعد السلوك لمقدمي الخدمات الأمنية الخاصة (ICoCA) مبادرة متعددة الأطراف تضم الحكومات والصناعة ومنظمات المجتمع المدني، وقد أُنشئت لتعزيز حوكمة والإشراف على تنفيذ مدونة سلوك لمقدمي الخدمات الأمنية الخاصة. وتحدد المدونة مبادئ السلوك العام، وقواعد استخدام القوة، والاحتجاز، والقبض على الأشخاص، وحظر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاستغلال والاعتداء الجنسيين أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، والاتجار بالبشر، وغيرها من الأعمال الإجرامية. تلتزم الشركات الموقعة بالالتزام بهذه المبادئ، واحترام حقوق الإنسان، وضمن امتثال موظفيها للقوانين الوطنية والدولية. كما يجب عليها الإبلاغ عن أي انتهاكات. وعلى الرغم من أن المدونة الدولية لقواعد السلوك (ICoCA) تمثل خطوة مهمة نحو الحوكمة الذاتية للصناعة والسلوك الأخلاقي، إلا أن اعتمادها على الالتزام الطوعي وآليات الرقابة الداخلية قد لا يكون كافياً لمعالجة القضايا النظامية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وغياب المساءلة المتأصلة في قطاع الأمن الذي يحركه الربح والمحفوف بالمخاطر، لاسيما في مناطق النزاع. توصف المدونة بأنها "مبادرة متعددة الأطراف" و"جمعية" تعمل على "تعزيز وحوكمة والإشراف على التنفيذ". وعلى الرغم من أنها تحدد مبادئ قوية مثل حظر التعذيب والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر، إلا أن آلية التنفيذ تعتمد بشكل أساسي على "التزام الشركات بالمبادئ" و"الإبلاغ عن الانتهاكات". في صناعة تكون فيها دوافع الربح قوية وتحدث العمليات غالباً في بيئات ذات سيادة قانون ضعيفة، فإن الاعتماد على التنظيم الذاتي والامتثال الطوعي، حتى مع مشاركة أطراف متعددة، يمثل قيداً جوهرياً. ويبقى احتمال عدم الامتثال أو الالتزام السطحي مرتفعاً عندما لا تكون عواقب الانتهاكات وخيمة أو مفروضة خارجياً<sup>٢٢</sup>.

رابعاً: الجهود التنظيمية الوطنية وقبورها لدى بعض الدول، مثل الإمارات العربية المتحدة، قوانين محددة لترخيص وتنظيم الشركات الأمنية الخاصة، تتطلب موافقة أمنية، ومقرراً مسجلاً، والالتزام بفئات خدمات محددة. ومع ذلك، فإن أحد القيود الهامة هو العدد الكبير من الشركات والأفراد غير المسجلين، مما يجعل

## دور الفواعل من غير الدول في النظام الدولي: الشركات الأمنية الخاصة أنموذجاً

أ.م.د. سند وليد سعيد

المراقبة والمساءلة شبه مستحيلة. ففي المكسيك، على سبيل المثال، توجد شركات عديدة تعمل دون تسجيل. كما يمكن لاتفاقيات الحصانة، مثل تلك المطبقة بموجب "خطة كولومبيا" أو "مبادرة ميريدا"، أن تمنع ملاحقة أفراد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الدول المضيفة. وتتمتع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تعمل لصالح الأمم المتحدة أيضاً بالحصانة كجزء من قوات حفظ السلام<sup>٢٣</sup>.

إن التباين بين اللوائح الوطنية الصارمة في بعض الدول (مثل الإمارات العربية المتحدة) وانتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة غير المسجلة أو التي تتمتع بالحصانة في دول أخرى (مثل المكسيك وكولومبيا) يخلق ظاهرة "المراجعة التنظيمية". تسمح هذه الظاهرة للشركات باختيار العمل في الولايات القضائية ذات الرقابة الأضعف أو استغلال أحكام الحصانة لتجنب المساءلة. تظهر المقطعات تبايناً: فبعض الدول لديها قوانين ترخيص مفصلة، بينما تعاني دول أخرى من عدد كبير من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة غير المسجلة أو تمنحها الحصانة. هذا يشير إلى أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، كونها كيانات خاصة مدفوعة بالربح والمرونة العملياتية، يمكنها اختيار مناطق عملياتها بشكل استراتيجي أو الاستفادة من الشروط التعاقدية لتقليل الأعباء التنظيمية والمخاطر القانونية. تعني هذه "المراجعة التنظيمية" أنه على الرغم من بعض الجهود الوطنية، يظل المشهد التنظيمي العالمي مجزأً ويسهل التحايل عليه، مما يسهم في استمرار فجوة المساءلة<sup>٢٤</sup>.

فضلاً عن، أن قدرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على العمل عبر الحدود، غالباً مع حصانة أو دون تسجيل مناسب، تخلق فعلياً "جيوشاً ظل" يصعب على أي نظام قانوني وطني واحد السيطرة عليها أو مساءلتها، مما يسلط الضوء على فجوة أساسية في الولاية القضائية الجنائية الدولية. إن مشكلة "الشركات غير المسجلة" و"اتفاقيات الحصانة" امتدت إلى ما وراء حدود أمريكا اللاتينية، مع عمل أفراد من أمريكا اللاتينية في العراق وأفغانستان. هذا يشير إلى نموذج تشغيلي عابر للحدود اذ يمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة التجنيد عالمياً والانتشار في أي مكان، غالباً خارج الرقابة القانونية الصارمة لدولها الأصلية أو المضيفة. هذا الامتداد خارج الحدود الإقليمية، فضلاً عن عملياتها الغامضة في كثير من الأحيان، يعني أنها يمكن أن تعمل بفعالية كـ"جيوش ظل" تتجاوز سيطرة الدولة التقليدية والآليات القانونية الدولية، مما يجعل المساءلة تحدياً عالمياً حقيقياً، وليس مجرد تحدٍ وطني<sup>٢٥</sup>.

## المحور الخامس: دراسة حالات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في بعض الدول:

أولاً: في بعض دول أفريقيا (مثل الصومال، جمهورية أفريقيا الوسطى، ليبيا)<sup>٢٦</sup>.

١- الصومال: أدى ضعف الدولة إلى تحفيز نمو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مع تزايد الاهتمام والتدخل الدولي. استخدمت هذه الشركات في البداية للدعم اللوجستي في عام ١٩٩٣، ثم لتدريب قوات مكافحة القرصنة، ولاحقاً لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM). كما تتلقى تمويلًا كبيراً من الشركات الخاصة، ووكالات الإغاثة، والنخب المحلية. ومع ذلك، فإن عملياتها غير منظمة إلى حد كبير، وتفتقر إلى أطر للتدقيق في التوظيف، ومراقبة الأسلحة، ورصد الأنشطة. بعض الشركات، مثل "ساراسين"، عملت خارج الأطر الدولية واعتبرت تهديداً للسلام. يمكن أن يؤثر نفوذها على ميزان القوى لصالح عشائر معينة بدلاً من السلطات المعترف بها.

٢- جمهورية أفريقيا الوسطى: منذ عام ٢٠١٣، أدى تصاعد العنف إلى زيادة دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لا سيما الروسية (مثل مجموعة فاغنر)، التي تم الاستعانة بها للرد على العنف ضد المدنيين. بينما لوحظت بعض الإنجازات الأمنية، فقد تسبب وجودها في توترات جيوسياسية، ومزاعم بنهب الموارد، وانتهاكات لحقوق الإنسان، وإفقار المؤسسات الوطنية.

٣- ليبيا: تلقت حكومة الوفاق الوطني السابقة دعماً دولياً سرياً وعلنياً عبر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مما حول البلاد إلى منطقة صراع بالوكالة تشمل شركات روسية (فاغنر) وتركية. تُتهم هذه الشركات بشن هجمات عشوائية، وقتل آلاف المدنيين، وتدمير البنية التحتية الحيوية، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، كل ذلك دون أي مساءلة قانونية.

تُظهر دراسات الحالة في أفريقيا، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا، أن نشر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة غالباً ما يتشابك مع المصالح الجيوسياسية الأوسع للقوى الخارجية، مما يحول الصراعات المحلية فعلياً إلى ساحات معارك بالوكالة ويزيد من تفاقم عدم الاستقرار الإقليمي. يذكر أحد المقتطفات بوضوح أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة "حولت البلاد إلى صراع بالوكالة" في ليبيا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدت مشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة "الروسية" (فاغنر) إلى "توترات جيوسياسية" ومزاعم "نهب الثروات". هذا يتجاوز مجرد تقديم الخدمات الأمنية؛ ويشير إلى أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي أدوات تستخدمها الدول لإسقاط القوة ومتابعة المصالح

الاستراتيجية بشكل سري، دون تدخل عسكري مباشر، مما يؤدي إلى شبكة معقدة من النفوذ الخارجي والصراع المطول، بدلاً من السلام<sup>٢٧</sup>.

إن الإشارة المتكررة إلى تورط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في المناطق الغنية بالموارد (مثل مصايد الأسماك في الصومال، ونهب الموارد المزعوم في جمهورية أفريقيا الوسطى) تشير إلى علاقة استغلالية أعمق، إذ يرتبط توفير الأمن بشكل مباشر أو غير مباشر باستخراج الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، غالباً على حساب التنمية طويلة الأجل وسيادة الدولة المضيفة. مثلاً أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتلقى تمويلاً من خلال "مشاريع تجارية مثل الاستثمارات العقارية ومصايد الأسماك" في الصومال. كذلك هنالك "مزاعم نهب الثروات" في جمهورية أفريقيا الوسطى المرتبطة بفاغنر. كما يشير هذا النمط المتكرر إلى أن عمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لا تتعلق فقط بتوفير الأمن، بل هي جزء لا يتجزأ من المصالح الاقتصادية، لا سيما في الدول الغنية بالموارد والتي تعاني من ضعف الحوكمة. ما يعني وجود علاقة تبادلية إذ يتم توفير الأمن مقابل الوصول إلى الموارد أو السيطرة عليها، مما قد يؤدي إلى إدامة دورات الصراع والتخلف<sup>٢٨</sup>.

ثانياً: في بعض دول أمريكا اللاتينية (مثل كولومبيا، المكسيك)

تواجه أمريكا اللاتينية عنفاً شديداً، مع ارتفاع معدلات القتل وانخفاض معدلات الإدانة. وقد أسهمت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما في مجال الصناعات الاستخراجية، مثلاً<sup>٢٩</sup>:

١- كولومبيا: تُعد كولومبيا رائدة في تصدير الخدمات العسكرية والأمنية، إذ قدمت خدمات للقوات في أمريكا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تورط أفراد من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في اغتصاب قاصرين. وتمنع اتفاقيات الحصانة (مثل خطة كولومبيا) الملاحقة القضائية.

٢- المكسيك: ترتبط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام برنامج التجسس "بيغاسوس" لمراقبة المعارضين السياسيين. كما يعمل عدد كبير من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة دون تسجيل، مما يجعل مراقبتها صعبة. بعض هذه الشركات هي واجهات للجريمة المنظمة للحصول على الأسلحة، لا سيما في أمريكا اللاتينية، إذ تتداخل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بشكل كبير مع القضايا الداخلية مثل الجريمة المنظمة والفساد وتآكل الأمن العام، مما يوضح كيف يمكن لنموذج "الأمن من أجل الربح" أن يزعزع استقرار وظائف الدولة الداخلية، بدلاً من مجرد

## دور الفواعل من غير الدول في النظام الدولي: الشركات الأمنية الخاصة أنموذجاً

أ.م.د. سند وليد سعيد

معالجة التهديدات الخارجية. إذ إن حماية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة "لشبكات الفساد"، وتنفيذ الاغتيالات، وحتى في تأسيسها من قبل "العصابات وجماعات الجريمة المنظمة لتكون بمثابة واجهة تسهل شراء الأسلحة والمعدات". هذا ما يبين أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ليست مجرد فاعلين خارجيين، بل هي جزء لا يتجزأ من تحديات الأمن الداخلي واستقرارها، مما يحو الخطوط الفاصلة بين توفير الأمن المشروع والمشاريع الإجرامية، ويقوض في النهاية الاستقرار الداخلي للدولة وسيادة القانون. إن ظاهرة "عدم المساواة في الأمن" في أمريكا اللاتينية، إذ لا يمكن الوصول إلى الأمن الخاص إلا للأثرياء، لا تؤدي فقط إلى تفاقم الطبقة الاجتماعية، بل تغذي أيضاً "سباق تسلح" خطيراً يزيد من العنف العام ويقوض الأمن الجماعي. أي أن صناعة الشركات الأمنية تؤدي إلى "حالة من عدم المساواة في الأمن"، إذ يعتمد "رجال الأعمال والشركات والأشخاص" على هذه الشركات لتأمينهم، مما يؤدي إلى دفعهم الضرائب التي من شأنها تمويل الأمن الجماعي". وهذا يحول الموارد بعيداً عن الأمن العام، مما يضعفه. علاوة على ذلك، فإنه يخلق "سباق تسلح" إذ يضطر المجرمون الذين يرغبون في استهداف الشركات أو الأفراد الأثرياء إلى زيادة تسليحهم، مما يشعل سباق تسلح ويجعل أي اشتباك خطيراً. هذا يمثل أثراً مجتمعياً عميقاً، وقد تؤدي خصخصة سلعة عامة أساسية (الأمن) إلى انقسامات اجتماعية أعمق وتصعيد للعنف للجميع<sup>٣٠</sup>.

ثالثاً: حالات بارزة أخرى (مثل العراق).

أدى غزو العراق عام ٢٠٠٣ إلى زيادة كبيرة في بروز الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. اكتسبت "بلاك ووتر" سمعة سيئة بسبب بعض الحوادث مثل "مذبحة ساحة النور" عام ٢٠٠٧، إذ قُتل ١٧ مدنياً. وعلى الرغم من هذه الخلافات، استمرت شركات أمريكية مثل شركة "CACI" في الحصول على عقود مربحة حتى بعد ممارستها التعذيب للسجناء في سجن أبو غريب عام ٢٠٠٤. وتوضح حالة العراق، ولاسيما مع شركتي "بلاك ووتر" و"CACI"، إذ تُقابل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بنقص في المساءلة، مما يسمح لها بدورها بمواصلة العمل وتحقيق الأرباح، وإدامة ثقافة الإفلات من العقاب. والأهم من ذلك، إذ أن شركة CACI لم تتلق أي عقوبة من الإدارة الأمريكية، بل بالعكس إذ تم مكافئتها من خلال توقيع عقود لمدة خمس سنوات من قيادة العمليات الجنوبية الأمريكية (USSOUTHCOM) بقيمة قدرت ٢٢٦ مليون دولار. لتقديم خبرات تشغيلية

واستراتيجية تدعم الأهداف المهمة لقيادة الجنوب الأمريكية ، وتعزيز الأمن القومي وحماية المصالح الأمريكية من خلال الخبرة المهنية والتقنية<sup>٣١</sup>.

### المحور السادس: تحديات الرقابة والمساءلة والآثار المستقبلية.

تشكل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تحديات كبيرة للسلام والأمن العالميين، والتي تتبع من طبيعة عملياتها المعقدة ونقص الأطر التنظيمية الفعالة<sup>٣٢</sup>:

١-نقص الشفافية: غالباً ما تُحاط عمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالسرية، مما يجعل من الصعب التحقق من أنشطتها، وخلفيات موظفيها، وامتنالها للوائح.

٢-صعوبة التمييز عن المرتزقة: تظل الخطوط القانونية والعملية الفاصلة بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المشروعة والمرتزقة غير القانونيين غير واضحة، مما يعقد الجهود لتطبيق الأطر القانونية المناسبة.

٣-اتفاقيات الحصانة: تتضمن العديد من عقود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بنود حصانة، تحمي أفرادها من الملاحقة القضائية في الدول المضيفة، حتى في الجرائم الخطيرة.

٤-مخاطر أمن المعلومات: يمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة الوصول إلى معلومات استخباراتية حكومية وعسكرية حساسة، مما يشكل مخاطر التجسس أو اختراق البيانات.

٥-التأثير على الأمن القومي والديمقراطية: يمكن أن تقوض أنشطتها سيطرة الدولة، وتضعف سيادة القانون، بل وتفسد العمليات الديمقراطية من خلال الاغتيالات، وقمع المعارضة، وحماية الفساد.

٦-خطر "الصوملة": إن الاعتماد المستمر على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لاسيما في الدول الضعيفة، يحمل في طياته خطر المزيد من تجزئة الدولة وفقدان السلطة المركزية.

٧-انتشار الأسلحة: تُعد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مستوردين رئيسيين للأسلحة، ويمكن أن تسهم عملياتها في السوق السوداء للأسلحة، مما يغذي المزيد من الصراعات.

٨-تآكل القانون والمؤسسات الدولية: يمثل صعود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تحدياً للأطر القانونية الدولية التقليدية التي تخاطب الدول بشكل أساسي، ويمكن أن يقوض طابعها غير المنظم شرعية الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة.

ومن بين الآثار المستقبلية فإن تحديات الرقابة والمساءلة ليست حوادث معزولة، بل هي قضايا نظامية تتبع من مزيج من الغموض القانوني، والدوافع السياسية للاستعانة بمصادر خارجية، والطبيعة المتأصلة

للكيانات الخاصة التي يحركها الربح وتعمل في بيئات عالية المخاطر ومنخفضة التنظيم. إذ يسلط الضوء باستمرار على "غياب القوانين الملموسة"، و"اتفاقيات الحصانة"، و"نقص الشفافية"، وصعوبة "مراقبة" الشركات غير المسجلة. هذه ليست مشاكل عشوائية، بل جوانب مترابطة لفرغ تنظيمي. تستخدم الدول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة "لتجنب الإحراج والمساءلة"، وتستغل الشركات "المنطقة الرمادية". وهذا يشير إلى أن فجوة المساءلة مدمجة في النظام الدولي لعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مما يجعلها تحدياً هيكلياً أساسياً بدلاً من سلسلة من المشاكل الفردية القابلة للحل<sup>٣٣</sup>.

ومن أثارها المستقبلية إذ يشكل تزايد قوة ونفوذ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وعملها دون عقاب، لا سيما في الدول الهشة، هناك خطر طويل الأمد يتمثل في تطورها إلى كيانات ذات سيادة بحكم الأمر الواقع أو فواعل قوية من غير الدول تتحدى سلطة الحكومات الشرعية وتعيد تشكيل المشهد الجيوسياسي وفقاً لمصالحها الخاصة. إذ يحذر من أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة "على وشك أن تتحول إلى جيوش صغيرة مرنة وسريعة وأكثر فاعلية من الجيوش التقليدية"، وأن ذلك "من شأنه أن يجعلها أكثر قوة ونفوذاً على الدولة، لحساب فرد أو لوبي معين". ويمكن الإشارة أيضاً إلى قدرتها على نشر "لواء مسلح بالكامل". أو يمكن أن "تؤثر بشكل مباشر على ميزان القوى من خلال تطوير القدرات العملياتية لعشائر مثل عشائر صومالية محددة بدلاً من السلطات المعترف بها". أو حمايتها "لشبكات الفساد". يشير هذا التطور إلى أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ليست مجرد مقدمي خدمات، بل هم فاعلون أقوياء بشكل متزايد قادرين على تشكيل النتائج السياسية، وربما يحلون محل سلطة الدولة في المناطق التي يعملون فيها، وبالتالي يصبحون كيانات شبه سيادية<sup>٣٤</sup>.

### الخاتمة والاستنتاج والتوصيات:

ان الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تمثل فئة معقدة ومؤثرة من الفواعل من غير الدول، ولها دور مزدوج في السلم العالمي والصراع. فبينما تقدم هذه الشركات مزايا عملياتية ويمكنها سد فجوات أمنية حرجة، فإن انتشارها يتشابك بعمق مع ضعف الدولة، والمصالح الجيوسياسية، وتسليح الأمن. وتتطلب التحديات الكامنة في الغموض القانوني، ونقص المساءلة، واحتمال انتهاكات حقوق الإنسان وتقويض سيادة الدولة، اهتماماً دولياً عاجلاً ومنسقاً. كذلك يتطلب الحكم الفعال للشركات العسكرية والأمنية الخاصة نهجاً متعدد المستويات، يجمع بين الأطر القانونية الدولية القوية، واللوائح الوطنية الصارمة، والشفافية المعززة، والتزام الدول بالاشتباك المسؤول. بدون مثل هذه التدابير الشاملة، فإن "خصخصة

الحرب" تخاطر بزيادة زعزعة استقرار المناطق الهشة، وتآكل القانون الدولي، وإدامة دورات العنف والإفلات من العقاب، مما يعيق في النهاية السعي لتحقيق السلام العالمي.

### الاستنتاج:

- ١- اضحت الشركات الأمنية الخاصة جزء لا يتجزأ من الحروب الحديثة، وهي كيانات يتم انشاؤها، على هيئة شركات تجارية، تسعى لتحقيق الربح مقابل تقديم الخدمات في المجال العسكري والأمني للدول التي تطلب تلك الخدمات، وهو ما يجعلها تمثل احد اهم الفاعلين في العلاقات الدولية.
- ٢- ان اهم المخاطر التي يتعرض لها القانون الدولي الإنساني هو عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لاسيما عندما توظفها الدول للعمل في المناطق التي تحدث فيها صراعات مسلحة وتوترات، ما جعلها أكثر جاذبية لان أعضاؤها يعملون خارج القوات النظامية الرسمية للدول، ومن ثم ليس من السهل تحميلهم مسؤولية الانتهاكات القانونية والإنسانية والأخلاقية التي يرتكبونها.
- ٣- تمتلك الشركات الأمنية الخاصة، عناصر جاذبة للدول ولا يمكن تجاهلها ومقاومتها، اذ تتميز في تخفيض الكلفة المالية، وقلة الوقت، والاحترافية في تنفيذ الأعمال، وهذا يترجم ازدياد الطلب عليها لحسم الصراع بدلا من القوات النظامية المسلحة.
- ٣- لذلك تجد الشركات الأمنية الخاصة في الدول حاضنة لها، لتوسيع نشاطاتها وتطورها استنادا الى العلاقات المصلحية المتبادلة بين الطرفين، ما جعل هذه الشركات، أداة من أدوات الدولة، التي تدير بها مصالحها العسكرية، والاقتصادية والسياسية في سياستها الخارجية.

### التوصيات:

- للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتعظيم مساهماتها المحتملة في السلام، يُوصى باتخاذ الإجراءات التالية:
- ١- تعزيز الأطر القانونية الدولية: كتطوير معاهدة دولية شاملة وملزمة تحدد بوضوح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وأنشطتها المسموح بها، وتضع آليات مساءلة قوية. وتوضيح تطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على أفراد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لضمان عدم الإفلات من العقاب على الانتهاكات.
  - ٢- تعزيز الرقابة والتنظيم الوطني: أي تطبيق وإنفاذ متطلبات وطنية صارمة للترخيص والتسجيل لجميع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها، سواء محلياً أو للعمليات في الخارج. وحظر بنود الحصانة

في العقود مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وضمان توفر سبل قانونية محلية فعالة لملاحقة الانتهاكات قضائياً. فضلاً عن إنشاء هيئات رقابية واضحة تتمتع بصلاحيات المراقبة والتحقيق وفرض العقوبات على الشركات غير الممتثلة.

٣- تعزيز الشفافية والمساءلة: مثل فرض الإفصاح العام عن عقود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وأنشطتها، وسجلات موظفيها، لاسيما عند العمل بأموال الدولة أو في مناطق النزاع. وتعزيز آليات الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان وضمان وصول الضحايا إلى العدالة وسبل الانتصاف. كذلك تشجيع المراقبة والتقييم المستقل لعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من قبل المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

٤- تشجيع الاشتباك المسؤول من قبل الدول: كتطوير مبادئ توجيهية صارمة للدول حول متى وكيف يتم التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مع إعطاء الأولوية لتطوير القدرات الأمنية الوطنية على الاعتماد طويل الأمد على الفاعلين الخاصين. والتأكد من أن انخراط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد للدولة لتحقيق السلام والاستقرار، بدلاً من مجرد المزايا التكتيكية قصيرة الأجل.

٥- دعم التنظيم الذاتي للصناعة مع رقابة خارجية: مثل الاستمرار في دعم مبادرات مثل المدونة الدولية لقواعد السلوك لمقدمي الخدمات الأمنية الخاصة، ولكن مع دمج آليات تدقيق وإنفاذ خارجية أقوى لضمان الامتثال والمساءلة الحقيقيين.

٦- التعاون الدولي: تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتبادل المعلومات، وتنسيق الجهود التنظيمية، ومعالجة التحديات العابرة للحدود التي تفرضها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

## الهوامش

- ١١ - نقلا عن : ايمان رجب، القوة المنافسة: مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الانتقالية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، المجلد ٤٨، العدد ١٢٩، نيسان/٢٠١٣، ص ١٤.
- ١٢ - شهرزاد امام، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٨، نيسان/٢٠١٤، ص ٧٣.
- ١٣ - جهاد عبد الملك عودة وآخرون، الفواعل العنيفة من غير الدول: رؤية استطلاعية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة، المجلد ٣١، العدد ٣، أيلول/٢٠١٧، ص ٥٦٢.
- ١٤ - لمزيد من التفاصيل، ينظر: سمر مهدي جبار، فاعلية الشركات العسكرية الخاصة في السياسة الدولية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٢٦، كانون الأول/ ٢٠٢٤، ص ٣٧٤ وما بعدها.

١٥ - "المرتزقة" مجموعة من الافراد تقاتل في نزاع مسلح لأجل منفعة شخصية غالباً ما تكون مالية، بدلاً من أن يكونوا جزءاً من الجيش الرسمي لدولتهم أو من السكان الأصليين للنزاع. وعلى الرغم من كونها تعد ظاهرة قديمة شاع استخدامها تاريخياً من قبل الإمبراطوريات والأمم في العصور القديمة والحديثة لاسيما عندما استاجر الفرعون رمسيس الثاني جماعات من النوميديين، للقتال معه في معركة قادش عام ١٢٩٤ ق.م، كما استاجر إسكندر الأكبر جماعة من الفينيقيين للعمل في القوة البحرية، ولا تزال مستمرة في بعض مناطق الصراع حول العالم، إلا أن استخدامهم يقلل من حاجة الجيوش الوطنية. كما تعد ظاهرة الارتزاق كقضية دولية تخلق المجتمع الدولي لارتباطها بانتهاك حقوق الإنسان وجرائم الحرب. لمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد بركات صعايدة، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، جامعة الاستقلال، كلية العلوم الإدارية، فلسطين، المجلد ٧، العدد ١، حزيران/ ٢٠٢٢، ص ٧.

١٦ - نزاع انغولا عام ١٩٩٣ بين الحكومة ضد حزب الاتحاد الوطني للاستقلال المسمى "يونيتا" برئاسة "جوناس سافيمي" الذي قتل اثر اشتباك مع الحكومة عام ٢٠٠٢، فاثاء النزاع استعانت الحكومة بشركة عسكرية خاصة ( Executive tcomesOu) لمواجهة حركة يونيتا، بعد ان عجز الجيش من هزيمتها، ووظفت الشركة (٥٥٠) جندي، وتم التفاوض فيما بعد بين الحكومة والحزب وتم التوصل الى بروتوكول لوساكا، الذي انتهى فيه النزاع واتفق الطرفان على تحديد وقت للانتخابات وسحبت الشركة مقاتليها بعد ان استلمت الشركة (٦٠ مليون دولار) من الحكومة فضلا عن تعويضات لشراء الأسلحة، وتم انسحابها من انغولا لتحل محلها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ثم تعاقدت الشركة نفسها مع حكومة سيراليون ضد الجبهة المتحدة الثورية، التي استولت على مناجم الماس التابعة للحكومة، وتمكنت من التوصل بعد عام ونصف الى التوقيع على اتفاق "بيدجان للسلام"، وتم وقف القتال واستعادة الامن مقابل حصولها على (٦٠ مليون دولار) ونسبة من عائدات الماس المستقبلية، لمزيد من التفاصيل، ينظر: فريدة حموم، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاعات افريقيا الداخلية: انغولا انموذجا، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي الاغواط، المجلد ٤، العدد ١، الجزائر، اذار/ ٢٠٢٠، ص ٦٠٠.

١٧ - مثل احتلال العراق عام ٢٠٠٣ نقطة تحول كبيرة جذبت انظار العالم الى عمل الشركات الأمنية الخاصة، لاسيما بعد التعاقد معها في النزاعات المسلحة وإعادة التعمير بعد الحرب، كالخدمات التي قدمتها في حرب العراق من خدمات عسكرية وامنية وخدمات حراسة وحماية شخصية وممتلكات، وتدريب الشرطة المدنية وخدمات إعادة الاعمار. لمزيد من التفاصيل،

## دور الفواعل من غير الدول في النظام الدولي: الشركات الأمنية الخاصة أنموذجاً

أ.م.د. سند وليد سعيد

- ينظر: أزهار الحيايلى، شركة بلاك ووتر وخصخصة الوجود العسكري الامريكى في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العدد ٣، أيلول/ ٢٠١١، ص ٢١٤.
- <sup>٨</sup> - يشير مصطلح "الخصخصة" الى الاعتماد على توفير السلع والخدمات من القطاع العام الى الخاص، مرتكز على بعدين الأول التمويل أي من سيتحمل التكلفة والثاني الأداء أي من يقدم الخدمة هل مؤسسة حكومية ام غير حكومية، و"خصخصة الجيوش" لا تتعلق بالتمويل لان الدولة هي من تمولها بل بالأداء في تقديم الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة التي كانت حكراً على الجيوش النظامية، اذ تم استخدام الشركات الأمنية الخاصة بشكل رسمي من قبل الإدارة الامريكية في كل من فيتنام وأفغانستان والعراق، ولمزيد من التفاصيل، ينظر: محمود مجدي السمان، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الشرق الأوسط: دراسة حالة (شركة بلاك ووتر)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية -جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد ٨، العدد ١٦، حزيران/٢٠٢٣، ص ٩٤٠.
- <sup>٩</sup> - طالب ياسين، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية، مجلة حوليات جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد ٤، العدد ٤٢، أيلول/ ٢٠١٤، ص ٤٤.
- <sup>١٠</sup> - شادي عبد الوهاب، خصخصة الامن: ابعاد تزايد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في العالم، اتجاهات الاحداث، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، المجلد ١، العدد ٥، أبو ظبي، كانون الأول/٢٠١٤، ص ٤٢
- <sup>١١</sup> - السيد مصطفى احمد أبو الخير، الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية والدولية الخاصة، مجلة جامعة ابن رشد، هولندا، العدد ٤، كانون الأول/ ٢٠١١، ص ١٥٥.
- <sup>١٢</sup> - رضوى سيد احمد محمود عمار، المسؤولية الدولية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة خلال عمليات السلام، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، مصر، المجلد ٧١، العدد ١٧، ٢٠١٥، ص ٣١١.
- <sup>١٣</sup> - ٤٢ مليون دولار تعويضات لمساجين عراقيين سابقين في سجن أبو غريب، تاريخ الدخول: ٢٢/١١/٢٠٢٤ على الموقع الالكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cz0mnp2vxkv>
- <sup>١٤</sup> - شهرزاد ادمام، مصدر سابق، ص ٧٨.
- <sup>١٥</sup> - محمد جمال عرفة، المرتزقة الجدد وخصخصة الحروب، دار الناشر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٧.
- <sup>١٦</sup> - بن عودية نصيرة، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة واسباس المسؤولية الدولية للدولة عن أفعال موظفي هذه الشركات، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية ، الجزائر، المجلد ١١، العدد ٤، ٢٠٢٠، ص ٥٤٣
- <sup>١٧</sup> - ايمان عبد العزيز، مقال تحليلي: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نشر تجارة السلاح وتغذية الصراعات، تاريخ الدخول : ١٢/٣/٢٠٢٥، على الرابط الالكتروني: <https://truestudies.org/1167/>
- <sup>١٨</sup> - امينة بوعلام طواولة، مسؤولية الشركات العسكرية الامنية الدولية الخاصة عن انتهاكات القانون الدولي الانساني، رسالة ماجستير، جامعة مودة، كلية القانون، الاردن، ٢٠١١، ص ٧٦.

## دور الفواعل من غير الدول في النظام الدولي: الشركات الأمنية الخاصة أنموذجاً

أ.م.د. سند وليد سعيد

<sup>١٩</sup> - محمد عادل محمد عسكر، التنظيم القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة والاشكاليات الناشئة عن استخدامها في عمليات حفظ السلام، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة - مصر، العدد ٥٦، تشرين الأول/٢٠١٤، ص ٤.

<sup>٢٠</sup> - عادل عبد الله المسدي، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي، دراسة للوضع القانوني لموظفي هذه الشركات والمسؤولية عن تصرفاتهم، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٤.

<sup>٢١</sup> - وثيقة مونترو: بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح، تاريخ الدخول: ٢٢/٤/٢٠٢٥، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.montreuxdocument.org/pdf/document/ar.pdf>

<sup>٢٢</sup> - محمد الود، سابق طه، المسؤولية الجنائية لموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مجلة التراث، جامعة الجلفة-الجزائر، العدد ١٩، أيلول/٢٠١٥، ص ٢٣٦.

<sup>٢٣</sup> - خطة كولومبيا هي كل مبادرة أمريكية للمساعدات الخارجية والعسكرية والدبلوماسية، هدفها مكافحة عصابات المخدرات الكولومبية والجماعات المتمردة اليسارية، وتم وضع الخطة في الأصل عام ١٩٩٩ من قبل إدارتي الرئيس الكولومبي أندريس باسترانا أرانغو والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ثم وُقعت كقانون في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٠. لمزيد من التفاصيل، ينظر:

-Adam Isacson, Director for Defense Oversight, Washington Office on Latin America, November 23, 2021, p65

<sup>٢٤</sup> - المراجعة التنظيمية تعني كل ممارسة تستغل فيها الشركات والمؤسسات الثغرات أو نقاط الضعف، في الإطار التنظيمي أو في اللوائح القائمة لتحقيق ميزة تنافسية، أو تقلل التكاليف، وأحياناً لتجنب القيود التنظيمية، هدفها تحقيق الربح أو تقادي الخسارة. يكون ذلك غالباً من خلال تغيير هيكل المعاملات، أو الانتقال إلى الولايات القضائية ذات تنظيمات أقل صرامة. لمزيد من التفاصيل، ينظر: بلال بن قبيطة، التنظيم القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مجلة دراسات بيئية، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد ٥، العدد ٣، حزيران ٢٠٢٤، ص ١٩.

<sup>٢٥</sup> - "جيوش الظل".. فرق سرية تصنع أساطير رعب تقلب موازين أعتى الحروب، وكالة ستينب نيوز، تاريخ

الدخول: ٢/٩/٢٠٢٥، على الموقع الإلكتروني: [https://www.youtube.com/shorts/6FJ\\_STIzH98](https://www.youtube.com/shorts/6FJ_STIzH98)

<sup>٢٦</sup> - بوعيشة مراد، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل إفريقيا (دراسة حالة شركة فاغنر الروسية)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح - الجزائر، المجلد ١٤، العدد ١، كانون الثاني/٢٠٢٢، ص ٣٩٨.

<sup>٢٧</sup> - بدر صايم، الفواعل العنيفة من غير الدول: مجموعة "فاغنر" أنموذجاً، مجلة شؤون استراتيجية، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية-المغرب، المجلد ٨، العدد ١٧، آذار/٢٠٢٤، ص ٤٥٦.

<sup>٢٨</sup> - سوزي رشاد، إعادة هيكلة الأمن: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا ما بين المهام العسكرية والعمليات الأمنية- الإنمائية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (٩)، جامعة ٦ أكتوبر، كلية السياسة والاقتصاد، القاهرة المجلد ١٠، العدد ٩، كانون الثاني/ ٢٠٢١، ص ٢٢.

<sup>٢٩</sup> - سمر مهدي جبار، مصدر سابق، ص ٣٧٧.

## دور الفواعل من غير الدول في النظام الدولي: الشركات الأمنية الخاصة أنموذجاً

أ.م.د. سند وليد سعيد

- ٣٠ - خميلي صحرة، الشركات الحديثة المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد ٧، العدد ١، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي - الاغواط، الجزائر، آيار/ ٢٠٢٣. ص ٦٥٥.
- ٣١ - شركة CACI تفوز بعقد دعم لقيادة الجنوب الأمريكية بقيمة ٢٢٦ مليون دولار، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٥/٢١، على الرابط الإلكتروني: <https://sa.investing.com/news/company-news/article-93CH-2720261>
- ٣٢ - سامية بن حجاز، حوكمة عمليات بناء السلام (دور الشركات الأمنية الخاصة)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية-باتنة الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٢٩.
- ٣٣ - طالب ربيعة، تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، ٢٠١٧-٢٠١٨، ص ٥٣.
- ٣٤ - سوزي رشاد، مصدر سابق، ص ٢٥.

### المصادر:

#### ١- الكتب:

١. محمد جمال عرفة، المرتزقة الجدد وخصخصة الحروب، دار الناشر، القاهرة، ٢٠٠٧.
  ٢. عادل عبد الله المسدي، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي، دراسة للوضع القانوني لموظفي هذه الشركات والمسؤولية عن تصرفاتهم، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩.
- #### ٢- الأطاريح والرسائل:
١. امينة بوعلام طاولو، مسؤولية الشركات العسكرية الامنية الدولية الخاصة عن انتهاكات القانون الدولي الانساني، رسالة ماجستير، جامعة موة، كلية القانون، الاردن، ٢٠١١.
  ٢. سامية بن حجاز، حوكمة عمليات بناء السلام (دور الشركات الأمنية الخاصة)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية-باتنة الجزائر، ٢٠٢٠.
  ٣. طالب ربيعة، تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، ٢٠١٧-٢٠١٨.
- #### ٣- المجلات:
١. محمد بركات صعايدة، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، جامعة الاستقلال، كلية العلوم الإدارية، فلسطين، المجلد ٧، العدد ١، حزيران/ ٢٠٢٢.
  ٢. أزهار الحياي، شركة بلاك ووتر وخصخصة الوجود العسكري الامريكي في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العدد ٣، أيلول/ ٢٠١١.
  ٣. السيد مصطفى احمد أبو الخير، الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية والدولية الخاصة، مجلة جامعة ابن رشد، هولندا، العدد ٤، كانون الأول/ ٢٠١١.
  ٤. بلال بن قيطة، التنظيم القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مجلة دراسات بيئية، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد ٥، العدد ٣، حزيران ٢٠٢٤.
  ٥. بن عودية نصيرة، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة واسباس المسؤولية الدولية للدولة عن أفعال موظفي هذه الشركات، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية، الجزائر، المجلد ١١، العدد ٤، ٢٠٢٠.
  ٦. بوعيشة مراد، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل افريقيا (دراسة حالة شركة فاغنر الروسية)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح - الجزائر، المجلد ١٤، العدد ١، كانون الثاني/ ٢٠٢٢.
  ٧. جهاد عبد الملك عودة واخرون، الفواعل العنيفة من غير الدول: رؤية استطلاعية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة، المجلد ٣١، العدد ٣، أيلول/ ٢٠١٧.

## دور الفواعل من غير الدول في النظام الدولي: الشركات الأمنية الخاصة أنموذجاً

أ.م.د. سند وليد سعيد

٨. خميلي صحرة، الشركات الحديثة المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد ٧، العدد ١، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الاغواط-الجزائر، آيار/ ٢٠٢٣.
٩. رضوى سيد احمد محمود عمار، المسؤولية الدولية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة خلال عمليات السلام، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، مصر، المجلد ٧١، العدد ١٧، ٢٠١٥.
١٠. سمر مهدي جبار، فاعلية الشركات العسكرية الخاصة في السياسة الدولية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٢٦، كانون الأول/ ٢٠٢٤.
١١. شادي عبد الوهاب، خصخصة الامن: ابعاد تزايد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في العالم، اتجاهات الاحداث، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، المجلد ١، العدد ٥، أبو ظبي، كانون الأول/ ٢٠١٤.
١٢. شهزاد ادمام، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٨، نيسان/ ٢٠١٤.
١٣. طالب ياسين، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية، مجلة حوليات جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد ٤، العدد ٤٢، أيلول/ ٢٠١٤.
١٤. فريدة حموم، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاعات افريقيا الداخلية: انغولا انموذجاً، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، المجلد ٤، العدد ١، الجزائر، اذار/ ٢٠٢٠.
١٥. محمد الود، سابق طه، المسؤولية الجنائية لموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مجلة التراث، جامعة الجلفة-الجزائر، العدد ١٩، أيلول/ ٢٠١٥.
١٦. محمد عادل محمد عسكر، التنظيم القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة والاشكاليات الناشئة عن استخدامها في عمليات حفظ السلام، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة -مصر، العدد ٥٦، تشرين الأول/ ٢٠١٤.
١٧. محمود مجدي السمان، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الشرق الأوسط: دراسة حالة (شركة بلاك ووتر)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية -جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد ٨، العدد ١٦، حزيران/ ٢٠٢٣.
١٨. ايمان رجب، القوة المنافسة: مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الانتقالية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، المجلد ٤٨، العدد ١٢٩، نيسان/ ٢٠١٣.
١٩. بدر صايم، الفواعل العنيفة من غير الدول: مجموعة "فاغنر" انموذجاً، مجلة شؤون استراتيجية، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية-المغرب، المجلد ٨، العدد ١٧، اذار/ ٢٠٢٤.
٢٠. سوزي رشاد، إعادة هيكلة الأمن: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا ما بين المهام العسكرية والعمليات الأمنية- الإنمائية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (٩)، جامعة ٦ أكتوبر، كلية السياسة والاقتصاد، لقاها المجلد ١٠، العدد ٩، كانون الثاني/ ٢٠٢١.

### ٤- الانترنت:

١. ٤٢ مليون دولار تعويضات لمساجين عراقيين سابقين في سجن أبو غريب، تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/١١/٢٢ على الموقع الالكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cz0mnp2vxkv>
٢. وثيقة مونترال بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السلمية للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح، تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/٤/٢٢، على الموقع الالكتروني:

<https://www.montreuxdocument.org/pdf/document/ar.pdf>

٣. ايمان عبد العزيز، مقال تحليلي: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نشر تجارة السلاح وتغذية الصراعات، تاريخ الدخول: ٢٠٢٥/٣/١٢، على الرابط الالكتروني:

<https://truestudies.org/1167>

٤. "جيوش الظل".. فرق سرية تصنع أساطير رعب تقلب موازين أعتى الحروب، وكالة ستيتب نيوز، تاريخ الدخول: ٢٠٢٥/٩/٢، على الموقع الالكتروني: [https://www.youtube.com/shorts/6FJ\\_STIzH98](https://www.youtube.com/shorts/6FJ_STIzH98)
٥. شركة CACI تفوز بعقد دعم لقيادة الجنوب الأمريكية بقيمة ٢٢٦ مليون دولار، تاريخ الدخول: ٢٠٢٥/٥/٢١، على الرابط الالكتروني:

<https://sa.investing.com/news/company-news/article-93CH-2720261>

دور الفواعل من غير الدول في النظام الدولي: الشركات الأمنية الخاصة أنموذجاً  
أ.م.د. سند وليد سعيد

٥-الكتب الأجنبية:

- 1- Adam Isacson, Director for Defense Oversight, Washington Office on Latin America ,November 23, 2021.